إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/230
للنشر الفوري
19 مايو 2016

خبراء الصندوق يختتمون بعثة إلى المملكة العربية السعودية في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي تخلص إليها هذه البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير يقدَّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016، عقد فريق من صندوق النقد الدولي بقيادة السيد تيم كالن مناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1 إلى 12 مايو 2016. وفي ختام البعثة، أدلى السيد كالن بالتصريح التالي:

"لا يزال تراجع أسعار النفط يؤثر على اقتصاد المملكة العربية السعودية. ويتوقع خبراء الصندوق انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هذا العام إلى 1.2% مقارنة بمعدل قدره 3.5% في 2015. وأدى انخفاض الإيرادات النفطية إلى حدوث عجز في الحساب الجاري والمالية العامة وهو ما يتوقع خبراء الصندوق أن يصل في عام 2016 إلى حوالي 9% و14% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. ومع ذلك، فإن الأصول المالية لدى الحكومة لا تزال مرتفعة وتتيح هامشا وقائيا كبيرا. وعلى الرغم من انخفاض الودائع المصرفية وما نتج عنه من ضيق في أوضاع السيولة وارتفاع أسعار الفائدة على التعاملات بين البنوك، فإن النمو في الإئتمان المصرفي لم يتأثر بذلك.

"شهدت المملكة العربية السعودية حدوث تسارع ملحوظ في وتيرة الإصلاحات منذ إجراء مشاورات المادة الرابعة لعام 2015. وتهدف رؤية عام 2030 إلى حدوث تحول جريء وواسع النطاق بالقدر الملائم في الاقتصاد السعودي لتنويع مصادر النمو والحد من الاعتماد على النفط، ولتعزيز دور القطاع الخاص، وتوليد المزيد من فرص العمل للمواطنين. وستيم الإعلان في الأشهر القادمة عن السياسات الداعمة لهذه الرؤية والتي تهدف إلى تحديد كيفية تحقيق أهدافها. ولضمان نجاح هذه الإصلاحات فإنه يتعين تحديد أولوياتها ووضعها بالتسلسل الصحيح، مع مراعاة الدقة في تحديد الوتيرة الملائمة لتنفيذها.

"ولتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، حسب المتصور في رؤية عام 2030، سيكون من الضروري التركيز على أعمال الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستمرار في الإصلاحات لدعم وتشجيع مناخ الأعمال، وجذب الاستثمار

الأجنبي، وتشجيع تطوير الاسواق المالية. ومن الخطوات الجديرة بالترحيب في هذا الشأن تلك الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها هيئة السوق المالية والسوق المالية السعودية (تداول). وسوف يتعين كذلك تركيز الإصلاحات على زيادة جاذبية وظائف القطاع الخاص وريادة الأعمال للمواطنين السعوديين بالإضافة إلى زيادة جاذبية وملائمة العمالة الوطنية لأصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

"وتواصل سياسة المالية العامة في المملكة تكيفها على نحو ملائم مع هبوط أسعار النفط. ويرحب خبراء الصندوق بما يجري حاليا من ضبط للإنفاق الحكومي وما تم تنفيذه من تعديل في أسعار الطاقة. ويرحب الخبراء أيضا بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لوضع آليات لتعزيز المساءلة ورفع كفاءة الإنفاق من خلال وضع مؤشرات أداء رئيسية لوزراتها، وإنشاء "مكتب لإدارة المشروعات الوطنية"، وإخضاع المشروعات الرأسمالية الجديدة لدرجة أكبر من التدقيق.

"ويتعين التدرج في مواصلة التصحيح المالي بقدر كبير وعلى نحو مستمر بهدف تحقيق التوازن في الموازنة العامة على المدى المتوسط. وينبغي أن يتضمن مثل هذا التصحيح تعديلات أخرى في أسعار الطاقة المحلية، وفرض ضوابط محكمة على النفقات، وتحقيق زيادات أخرى في الإيرادات غير النفطية. ويمثل الاستحداث المتوقع لنظام الضريبة على القيمة المضافة وغيره من التدابير الضريبية خطوة مهمة.

"وتتبع الحكومة سياسة ملائمة لاستخدام مزيج من السحب من الودائع وإصدار سندات الدين الدولية والمحلية لتمويل عجز المالية العامة. ويمثل إنشاء "مكتب إدارة الدين" خطوة إيجابية في هذا الصدد، على أن يصاحبه استحداث عملية كفؤة وقائمة على السوق لإصدار سندات الدين.

"ويمكن دعم إجراءات التصحيح المالي بإجراء إصلاحات إضافية في إطار المالية العامة بحيث يضع الميزانية السنوية في إطار متوسط الأجل ويحدد بوضوح أهداف سياسة المالية العامة. ويرحب الخبراء بإنشاء "وحد المالية العامة الكلية". وفي ظل الخطط المقررة لبيع حصة من شركة "أرامكو" وإعطاء دور أكبر لصندوق الاستثمارات العامة، سوف يكون من الملائم تعزيز الشفافية في المؤسستين ودمجهما في إطار المالية العامة.

"ويتمتع القطاع المصرفي السعودي بالقوة والوضع الجيد الذي يتيح له تجاوز أي تباطؤ في وتيرة النمو. وتواصل مؤسسة النقد العربي السعودي تقوية قواعدها التنظيمية والرقابية، بما في ذلك وضع قواعد تنظيمية للبنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي وفرض رسوم على الاحتياطيات الرأسمالية الوقائية والمضادة لاتجاهات الدورة الاقتصادية، كما استحدثت نظاما للتأمين على الودائع. وينبغي وضع إطار للسلامة الاحترازية الكلية يتسم بالمنهجية والشفافية لزيادة التنسيق بين هيئات التنظيم المالي الرئيسية.

"ولا يزال نظام سعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي ملائما للمملكة في ظل الهيكل الاقتصادي السعودي.

"وأخيرا، نود أن نتوجه بالشكر إلى السلطات السعودية على كرم الضيافة وحسن التعاون وعلى إجراء مناقشات مثمرة مع البعثة أثناء فترة الزيارة".